

Distr.
GENERAL

E/1998/83
6 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨
نيويورك، ٦-٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*
مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى

رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس
المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم
لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أنقل إليكم اقتراح حكومتي بأن تعلن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ سنة دولية للائتمانات الصغيرة جداً. وهي السنة النهائية لحملة مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة جداً، التي بدأت في شباط/فبراير ١٩٩٧، والتي تستهدف الوصول إلى ١٠٠ مليون من أفقر الأسر على مستوى العالم، وبخاصة النساء في تلك الأسر، بتقديم الائتمان اللازم لمزاولة الأعمال الحرة والخدمات المالية والتجارية الأخرى بحلول عام ٢٠٠٥.

ومرفق بهذه الرسالة مذكرة إيضاحية دعماً للاقتراح السالف الذكر.

وأود أن أطلب إليكم التكرم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها، بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٨، في إطار البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) أنوار الكريم شودري
السفير والممثل الدائم

مرفق

السنة الدولية للائتمانات الصغيرة جدا، ٢٠٠٥

يقترح أن تعلن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ سنة دولية للائتمانات الصغيرة جدا. وهي السنة النهائية لحملة مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة جدا، التي تستهدف الوصول إلى ١٠٠ مليون من أفقر الأسر على مستوى العالم، وبخاصة النساء في تلك الأسر، بتقديم الائتمان اللازم لمزاولة الأعمال الحرة والخدمات المالية والتجارية الأخرى بحلول عام ٢٠٠٥.

وقد انطلقت هذه الحركة العالمية في مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة جدا، الذي عقد في واشنطن العاصمة، في الفترة من ٢ إلى ٤ شباط/فبراير ١٩٩٧، بحضور رؤساء الدول والحكومات وممثلهم من جميع مناطق العالم، وكذلك ٩٠٠ ٢ مشارك من ١٣٧ بلدا، يشكلون ممثلين حكوميين وممثلين عن المؤسسات المالية الدولية، ومختلف وكالات الأمم المتحدة، وأعضاء المنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، والممارسين والمناصرين للائتمانات الصغيرة جدا على صعيد القواعد الشعبية.

وقد نشأت فكرة مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة جدا كجزء من جهد عالمي أكبر حجما للقضاء على الفقر. ولكي تكفل جهود الحركة بالنجاح في وضع نهاية للفقر، سيتعين أن تقوم الحركة عموما بتنفيذ نطاق عريض من الاستراتيجيات. وإحدى هذه الاستراتيجيات هي بناء مؤسسات قادرة على تقديم خدمات الائتمانات الصغيرة جدا -- وعلى وجه التحديد، تقديم الائتمانات اللازمة لمزاولة الأعمال الحرة وتشجيع القدرة على الادخار -- لـ ١٠٠ مليون من أفقر الأسر على مستوى العالم. ومن أجل تنفيذ تلك الاستراتيجية، سيتعين على المجتمع المدني، والحكومات الوطنية، والمجتمع الدولي، والمنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، أن يضطلع كل منها بدوره. وسيسهم الاحتفال بالسنة الدولية في نشر المعارف، وبناء الشراكات، وتوسيع نطاق فهم دور الفرد ودور الجماعة سعيا لتحقيق الهدف المشترك الذي أعلن في مؤتمر القمة.

وتستخدم برامج الائتمانات الصغيرة جدا منهجيات من شأنها أن تعزز المسؤولية، واحترام الذات، والاكتفاء الذاتي ماليا، عن طريق استغلال قدرة المجتمعات المحلية على حل مشاكلها بنفسها. وتعد هذه استراتيجية رئيسية في تحقيق كثير من الأهداف المتفق عليها في المؤتمرات العالمية الرئيسية المعقودة في هذا العقد، بما في ذلك القضاء على الفقر وتمكين المرأة.

وتستهدف استراتيجية الإقراض غير التقليدية هذه إتاحة الائتمان التجاري للأفراد ذوي الدخل المنخفض، ومعظمهم من النساء، الذين يكونون عادة غير مؤهلين للحصول على هذه القروض. وقد حققت البرامج التي تستخدم أفضل الممارسات التي حددها الممارسون في الميدان معدلات سداد ممتازة وأسهمت

بدور هام في مساعدة ذوي الدخل المنخفض على أن يصبحوا مكتفين ذاتيا، مع القيام في الوقت ذاته بتحقيق التنمية في المجتمعات المحلية التي يعيشون فيها.

وقد نما الإقراض بمبالغ صغيرة جدا على مدى العقد الماضي من كونه استراتيجية لمحاربة الفقر، تستخدم بالدرجة الأولى في البلدان النامية إلى استراتيجية لتحقيق التنمية الاجتماعية. وقد أخذت حاليا أعداد متزايدة من البلدان، النامية والمتقدمة النمو على السواء، في جني فوائد من مشاريع الائتمانات الصغيرة جدا الناجحة. وبالإضافة إلى أثر الائتمانات الصغيرة جدا في القضاء على الفقر، فقد كانت لها آثار اجتماعية إيجابية، عن طريق إقامة العدالة الاجتماعية وزيادة مشاركة المقترضين، في الأنشطة السياسية والاجتماعية. وقد تبين أن من تتوفر لديهم إمكانية الوصول إلى الائتمانات الصغيرة جدا يتمتعون بصحة وتعليم أفضل وحجم الأسرة المستصوب، بالمقارنة بغيرهم ممن يعيشون في فقر ولا تتوفر لهم إمكانية الوصول إلى الائتمان.

وفي أعقاب انعقاد مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة جدا، أعربت اجتماعات القمة الرئيسية والمنتديات السياسية الدولية الرفيعة المستوى جميعا عن دعمها الإيجابي للائتمانات الصغيرة جدا. وتضمنت هذه الاجتماعات المؤتمر الوزاري الثاني عشر لحركة عدم الانحياز (نيودلهي، ٤ - ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧)، والاجتماع التاسع للرابطة الآسيوية للتعاون الإقليمي (ميل، ١٢ - ١٤ أيار/مايو ١٩٩٧)، ومنظمة الوحدة الأفريقية (هراري، ٢ - ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧)، وبيان مجموعة السبعة بشأن القضايا الاقتصادية والمالية (دنفر، كولورادو، ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٧)، والدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٧ (جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧)، واجتماع رؤساء حكومات الكمنولث (أدنبره، ٢٤ - ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)، والمؤتمر الوزاري الثالث عشر لحركة عدم الانحياز (كرتاخينا، ١٨ - ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٨).

ويتنامى بسرعة إدراك الدول الأعضاء لهذا النهج واعترافها به. واعتمد كثير منها بالفعل خططا ملائمة للائتمانات الصغيرة جدا في نهجها الشامل نحو تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وهناك عدد أكبر بكثير من الدول الأعضاء بصدد النظر بصورة نشطة في إدماج استراتيجية الائتمانات الصغيرة جدا في نهجها العام لمحاربة الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية. ويعرض قرار الجمعية العامة ١٩٤/٥٢، المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، والمعنون "دور الائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر"، النهج العام الذي تتبعه الدول الأعضاء ووجهة نظرها بشأن الائتمانات الصغيرة جدا. وقد عمدت منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، والمصارف الإقليمية، إلى زيادة دعمها بدرجة ملموسة وتوسيع نطاق برامجها للائتمانات الصغيرة منذ اتخاذ ذلك القرار.

وسيؤدي تعيين السنة الدولية إلى تدعيم الجهود المضطلع بها بالفعل على مختلف الصعد وتعزيز أنشطة المتابعة اللازمة لتنفيذ التصور الذي تم التوصل إليه في مؤتمر القمة للائتمانات الصغيرة جدا.

كما سيسهم ذلك، من خلال حفز الأنشطة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية، في إذكاء الوعي بالدور المفيد اجتماعيا الذي تؤديه الائتمانات الصغيرة جدا.

وسيسلط الاحتفال أيضا الضوء على عام ٢٠٠٥ بوصفه مناسبة خاصة لإعطاء مزيد من الزخم لبلوغ غايات وأهداف مؤتمر القمة للائتمانات الصغيرة جدا ولجعل الائتمانات الصغيرة جدا متاحة للأشخاص الذين يتوفر لديهم الاستعداد للاضطلاع بالمشاريع الصغيرة والقدرة على ذلك، استنادا إلى التزام الأفراد والمؤسسات والمنظمات الأخرى طوعيا بإتاحة مواردهم ومهاراتهم لمصلحة الفئات الأقل حظا.
